

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإدارى

بعد تقديم أسمى درجات الاحترام..

مقدمة لسيادتكم/ عطية أحمد عطية مصطفى

ضد

١- السيد/ محافظ القاهرة . (بصفة)

٢- السيد/ رئيس حى الساحل. (بصفة)

### الموضوع

\*\*\*

أصدر المطعون ضده الأول بصفة القرار الرقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/٤/٦ ضد الطاعن وذلك لقيام الاخير ببناء الدور السادس بالأرضى بمسطح ٢م١٠٠ بدون ترخيص بالعقار الكائن ١٣ شارع العائدين ارض أيوب - حى الساحل - وتم اصدار القرار دون اعلان الطاعن ودون ان يكون الطاعن له أى صلة بهذا القرار واذ نطعن على هذا القرار للأسباب الآتية:

أولاً: عدم تسبيب القرار:-

إن القرار المطعون فيه صدر خالياً من الأسباب التى دعت الى إصداره على خلاف حكم المادة ١٦ مكرر من القانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ التى استلزمت تسبيب القرار الصادر بالازالة او التصحيح الذى يكون معه قد تخلف ركن إجرائى جوهرى من شأنه ان يصبح المطعون فيه مخالفاً للقانون لمخالفة لصريح النص حيث جاء " يصدر المحافظ أو من ينيبه قراراً مسبباً بازاله او تصحيح الاعمال التى تم وقفها " .

• لذلك يجب ان يكون القرار مسبباً لان تسبيب القرار الادارى يسهل مهمه القضاء فى رقابة المشروع عليه اذا ما طعن عليه.

- كما يجب ان يكون التسبب واضح بدرجة كافية تمكن من تفهمه ورقابته ويجب ان يكون فى صوره قرار ادارى بمعنى انه لابد ان تعبر الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة فى القرار.

ويترتب على ذلك بطلان القرار إذا لم تراعى هذه المقومات

د/ سليمان الطماوى النظرية العامة للقرارات الادارية

صـ ٢٥٩. حكم الادارية العليا للطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة  
١٩٩٢/٤/٢٦.

كما نصت المادة ٥٩ من القانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء الموحد أن يكون القرار مسببا --- فنصت على أن " توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ، ويصدر بالإيقاف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن هذا القرار بالطريق الإدارى إلى شخص المالك أو من يمثله قانوناً والمقاول القائم بالتنفيذ والمهندس المشرف على التنفيذ ، فإذا تعذر إعلان أيهم بشخصه يتم إخطاره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على محل إقامته المختار والمدون لدى الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم.

ويكون للجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم اتخاذ ما تراه من إجراءات تكفل منع الانتفاع بالأجزاء المخالفة أو إقامة أى أعمال بناء جديدة فيها ، كما يكون لها التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فى ارتكاب المخالفة ولمدة لا تزيد على أسبوعين مالم تأمر النيابة العامة بخلاف ذلك بشرط عدم الإضرار بحقوق الغير حسن النية.

وفى جميع الأحوال تضع الجهة الإدارية المختصة لافطة فى مكان ظاهر بموقع العقار مبينا بها الأعمال المخالفة وما اتخذ من إجراءات أو قرارات فى شأنها ، ويكون المالك والمقاول والمهندس المشرف على التنفيذ مسئولين عن إبقاء هذه اللافتة فى مكانها واضحة البيانات إلى أن يتم تصحيح الأعمال المخالفة أو إزالتها.

ويصدر المحافظ المختص أو من ينيبه خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار إيقاف الأعمال قراراً مسبباً بإزالة الأعمال التى

تم إيقافها أو تصحيحها إذا كانت تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران بما لا يخالف الاشتراطات التخطيطية والبنائية المعتمدة وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية ، ويعلن القرار إلى ذوى الشأن".

وحيث كان ذلك وكان الطالب لم يعلن بهذا القرار الصادر من المطعمون ضده الاوّل فضلا عن ذلك أن القرار المطعمون عليه قد جاء خاليا من السبب المبرر لصدوره . ووفقا لما استقرت عليه ؛ أحكام القضاء الإدارى وحتى يستقيم السلوك الإدارى فى إصدار هذه القرارات ويعمل القضاء الإدارى برقابته تلك على التوفيق والموازنة بين مقتضيات فاعلية العمل الإدارى وكفالة حرية أفراد ، وفى ذلك أكدت المحكمة الإدارية العليا : " أن القرار الإدارى يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا أى فى الواقع وفى القانون وذلك كركن من أركان انعقاده باعتبار القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم أى تصرف قانونى بغير سببه .

( حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٢/٧/١٩٥٨ فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤ ق منشور بمجموعة الأحكام س ٣ العدد ٣ ص ١٩٢٩ )

كما قضت المحكمة الإدارية العليا كذلك بأن ؛ " للقضاء الإدارى أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع و صحة تكييفها القانونى . ورقابة القضاء الإدارى بصحة الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع ، وعلى فرض وجودها ماديا ، لا تنتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب".

[ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٥م فى القضية رقم ١٥٩ لسنة ١ ق ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة الأولى ، ص ٤١ - وانظر كذلك حكمها فى القضية رقم ١١٣٤ لسنة ٢ ق ، نفس المجموعة ، السنة الثانية ، ص ٣١٥ ]

ولقد استقر قضائكم العادل على أن الشكل ركن من أركان القرار الإدارى ويقصد بشكلا لقرار المظهر الخارجى او الاجراءات التى تعبر بها الاداره عن ارادتها الملزمة للأفراد والأصل ان الاداره غير ملزمة ان تعبر عن ارادتها بشكلم عين الا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

فسبب القرار ركن من اركانها التي لا يقوم الا بها. وقد خلا القرار الطعين من ركن السبب الصحيح ذلك انه جاء خالياً من السبب حال أن المادة ٥٩ من القانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ أوجبت ان يكون القرار مسبباً فنصت على أنه:

" توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالايقاف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ويعلن هذا القرار بالطريق الإداري الى شخص المالك أو من يمثله قانوناً والمقاول القائم بالتنفيذ والمهندس المشرف على التنفيذ".

**ثانياً: تجهيل القرار المطعون عليه للوقائع بما يخل بركن السبب:-**

يقصد بالسبب الحالة الواقعية أو القانونية التي تسبق القرار وتدفع الإدارة لإصداره فالسبب عنصر خارجي موضوعي يبرر للدائرة التدخل باصدار القرار وليس عنصر نفسي داخلي لدى من أصدر القرار وهنا يجدر القول بأن رقابة القضاء تمتد لتشمل الرقابة على وجود الوقائع وهي اول درجات الرقابة القضائية على ركن السبب في القرار الإداري فاذا تبين ان الواقعة التي استند عليها او اذا صدر القرار بالاستناد الى سبب تبين انه غير صحيح وظهر من الاوراق ان هناك اسباب اخرى غير صحيحه فإن القرار جدير بالالغاء.

فالقضاء الإداري يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكليفها القانوني ورقابة القضاء الإداري بصحة الحالة الواقعية او القانونية التي تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً وقانونياً فاذا كانت منتزعة من اصول لا تنتجها كان القرار فاقداً لركن السبب

**المحكمة الإدارية العليا طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٥**

**مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الادارية العليا.**

ولما كان السبب يعتبر عصب القرار الإداري وركنة الركين فاذا قام القرار على سبب صحيح جاء متفقاً والمشروعيه القانونية أما اذا تخلف السبب عن القرار الإداري انهدم القرار برمته ورقابة القضاء الإداري على سبب القرار الإداري هي من اهم الضمانات الأساسية لاحترام الاداره ولمبدأ المشروعية في قراراتها الادارية لان القرار الصادر من الادارة يجب الا تصدر عن الهوى والتحكم.

## ثالثاً: إنعدام محل القرار:-

من شروط صحة السبب فى القرار الادارى ان يكون السبب موجود فى الواقع اى موجود من الناحية المادية والفعلية والتي تدفع جهة الادارة الى إصدار القرار الإدارى تجاه ذلك الواقع لعلاجيه والتغلب عليه وبالتطبيق والنزول على تلك الواقعة نجد أن الطاعن لم يحدث ثمة تعدى على العقار او احداث تعديلات او تعليية بالمخالفة لان ركن المحل يجب ان يكون موجود .

ولما كان القانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ يطبق بأثر فوري وكان العقار موضوع القرار به مرافق وبنية تحتية من صرف صحى وخلافة ونحن طلب تقديم مستندات العقار من حى الساحل أو الاحلة الى مكتب خبراء وزارة العدل .

وحيث انه وبناء على ما قرره الدستور فى خضوع الدولة للقانون وعدم تحصين اى عمل أو اجراء يصدر من الجهات الادارية من رقابة السلطة القضائية وبخاصه مجلس الدولة لتحسين سياده القانون ومباشره الرقابه على المشروعية فانه يتعين على هذه الجهات ان تقدم لمجلس الدولة المستندات والادلة على سبب قرارها.

### حكم الادارية العليا جلسه ١٩٩٨/١/١٧ طعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٣٧ق

#### رابعاً: بطلان القرار لصدروه على غير ذى صفة:-

من المسلم به عدم قبول اى دعوى او دفع مالم يكن لرافعة مصلحة والمصلحة هي شرط اساسى لقبول انعقاد الخصومة.

ولما كان العقار محل القرار الادارى المطعون عليه مملوك للسيد/ أحمد عطية مصطفى حسب التكاليف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية عن المدة من ١٩٩١ الى ٢٠١٢ وهو مقدم بحافطة مستندات الطاعن وهو المالك الفعلى للعقار.

بذلك يكون القرار الادارى صدر ضد الطاعن الذى لاصفة له ولا يمكن توجيه اى اثار قانونية او مسئولية مدنية او جنائية ضده فاذا كانت المادة ٢،٣ من قانون المرافعات تنص على انه " لا يقبل اى دعوى كما لا يقبل اى طلب او دفع استناداً لاحكام هذا القانون او اى قانون اخر لا يكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية مباشره يقرها القانون \_\_"

فان اصدار القرار محل الطعن ضد الطاعن يكون صدر ضد غير ذى صفة يتعين الغاؤه وإبطاله.

## أما عن ركن وقف التنفيذ بصفة مستعجلة فإن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على الأتى:

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطه الالغاء وفرع فيها مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على أساس وزنة بميزان القانون وزناً مناطة تحقيق مبدأ المشروعية وتوجب على القضاء الادارى الا يوقف قرار ادارى الا اذا تبين له على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس باصل طلب الالغاء عند الفصل فيه ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين الأول قيام الاستعجال بنا كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ولنا فى يتصل بمبدأ المشروعية بنا يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية وكلا الركنين ضمن الحدود القانونية التي تحدد سلطة القضاء الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا.

طعن رقم ٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ - طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥

### إساءة استعمال السلطة :

لما كانت محكمة القضاء الإداري تختص بإلغاء القرارات الإدارية إذا كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة فإذا ثبت أن الجهة التي أصدرت القرار غير مختصة بإصداره أو شابه عيب في أركانه الشكلية أو كان القرار قد بني على وقائع غير صحيحة أو كان الباعث عليه غير المصلحة العامة فإن مثل هذا القرار يكون مجاوزاً حدود السلطة متعیناً إلغاؤه - وإذا كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها أي أن لها الحرية في تقدير ملاءمة إصدار القرار الإداري من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به إلا أنه يجب أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة وإلا شابه عيب إساءة استعمال السلطة كما ينبغي أن تكون للأسباب التي تستند إليها الإدارة وجود في الأوراق وإلا انطوى على مخالفة القانون لانعدام الأساس القانوني الذي يقوم عليه القرار.

وحيث بينا فى البنود السابقة ما شاب القرار المطعون عليه ومدى مخالفته الواقع الذى يتمثل فى أن الطالب قد تحرر له جناحة بناء بدون ترخيص واخر جناحة استئناف اعمال بناء بخصوص المبنى الصادر له القرار المطعون عليه تم نظرهما موضوعا وقضى لها بنذب مكتب خبراء وزارة العدل ولم يفصل فى الجنحتين حتى تاريخه بحكم بات. ولما كان ذلك وكان مثل هذا القرار مجاوزا حدود السلطة

كون المبنى الصادر بشأنه القرار المطعون عليه يقع خارج الحيز العمرانى ولم يتحدد ذلك الاخير حتى تاريخه . الامر الذى يضحى معه مخالفة القرار المطعون عليه القانون ومجاوزته حدود السلطة ممايرجح الغاؤه .

**سادسا :- توافر ركن الخطر والاستعجال فى الأوراق -- الطلب العاجل :**

عن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون في: من المقرر ومن المستقر عليه وفقا للمستفاد من نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م أنه يتعين لوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين ؛ أحدهما ، ركن الجدية بأن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسبابيرجح معا إلغاء القرار المطعون فيه . و ثانيهما ، ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . و لما كان ركن الجدية و الاستعجال متوافران فى الدعوى حيث يرجح إلغاء القرار المطعون فيه طبقا للأسباب المبينة بصحيفة الدعوى و بتلك المذكرة ، و اذا أن فى الاستمرار فى تنفيذ القرار المطعون فيه يترتب عليه أبلغ الأضرار لما ينتج عن ذلك من ضياع السكن الوحيد للطاعن وأفراد أسرته وتعرضهم للهلاك ببرد الشتاء وحر الصيف فى وقت حظرت فيه الدولة البناء على أراضى زراعية وخاصة أن المبنى الصادر له القرار يقع داخل عزبة صغيرة بعيدة لا يوجد لها معالم ثابتة . الأمر الذى يترتب على الاستمرار فى تنفيذه نتائج يتعذر تداركها . و على ذلك يتوافر لطلب وقف التنفيذ ركني الجدية و الاستعجال المستلزمين ركن الخطر والاستعجال بموجب المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة .

ولما كان الطاعن هو غير المسئول عن هذا الخطأ وليس صاحب صفة

لذلك

يطب الطاعن الحكم له:

أولاً: بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠١١ مع ما يترتب على ذلك من اثار بصفه مستعجلة.

ثانياً: فى الموضوع بإلغاء القرار المطعون عليه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه.

ثالثاً: احتياطياً ندب خبير من خبراء وزاره العدل تكون مهمته معاينة العقار وتاريخ ارتكاب المخالفة ومعرفة مالك العقار الحقيقى.

وكيل الطاعن

المحامى